

وأما الجور في ذكوات ولا ذرة سنة ست وأربعين وأربعمائة ورواها في سنة خمس عشرة
وقيل بست عشرة وخمسة مائة فهو أقدم من ابن معط وابن مالك ثم كان في المائة **أمنه**
الشيخ أبو حيان الأندلسي والشيخ جمال الدين بن هشام الأندلسي وهو الأندلسي
ذكرناهم قبله في النسب إلى من تركناهم فيهم عالم كثير وإنما أردنا أن يكون هو لا يطبع
الطالع على أن هذا الفن أصيل التراث فيدبره وليكون بينه وبينهم نوع نسبة وما كان
موضوع هذه الكليات علم العربية وكان البحث في كل علم عن أحواله وضووعه بما لا يظلم
وذكر الله تعالى ببيان الموضوع فقال **بأساليب عن الكلام المنظم بحثاً ورواها**
والرسم في رسم إعلم أن الحد هو ما يمنع الشيء من الحد وهو من الخرج عنه وينبع
غيره من النحول فيونه الحد ودلالة أو أومدة يسمى التواب حد للذرة والظايق من
دخول الذرة في اللغة وأما في الأخطار الحد فالحده عن الفرق أي المهيمن وهو عين
الشيء كما عداة فالو لا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً لأفراد الحد وما تعاضت
دخول شيء في النوع فرغ الجنس الذي هو الأصل فيقال **بأساليب عن حد الكلام**
المصطلح عليه بين الخاء والواو أعلم في عدمه وعن أقسام كل نوع كما سياتي بيان ذلك
ولهذا وصف المناظم الكلام المنتظم فهو الطالب بسماح كلامه ودرعاً له في الأ
عنتا به من المنطوق المبدأ كرفال **اسمع حد بيت السند ما أقول وإفهمه**
فهم من لمة مقول أي اسمع إليها الطالب هذا لفائدة إلى الصواب ما أقول لك
وأفهمه فم كحل معقول أي عقل وهو من المصادر التي جاءت على وزن معقول مثل
مخلاق ومكسور ومعسور وبغلة عند بعضهم قوله تعالى **يا أيها الذين آمنوا** وقيل **بمنع**
والإشارة إلى ذلك ببيان حد الكلام بقوله **حد الكلام ما أفاد الشئ**
خو في زيد وعمر ومثله أي الكلام في اصطلاح النحويين عبارة عما تنم به
الغاية ويحسب به سكوت للكلام بحيث يقع به السماع ولا يصير منتظر الشيء
إلا إذا حد عنهم هو اللفظ المركب المفيد فكيف المناظم بذلك المفيد عن ذكر المركب
إن المفيد يستلزمه ولم يذكر اللفظ أيضاً كونه معلوماً إذ الكلام المصطلح عليه
لا يكون إلا لفظ حتى يخرج به الإشارة والخط وتجوهرها هو الكلام في اللغة لا في اصطلاح
الخاء ونبرة حتى زيد وعمر فصنع على أن الكلام إنما يشارف من اسمين

أوهن

أو قيل واسم فمثل يتألف من اسمين بقوله عنه **ومثله** وسنسى جملته اسمية ولما ألف من
فخرج وأسم بقوله سنى زيد ويشي جملته فعلية وهذا القول بالذرة أقدم من القول من
ذلك عدم كالتد من فعلين ومن جزمين ومن فعلين ومن جزمين ومن جزمين ومن جزمين
بهذا أن تألفه على ستة أقسام اثنتان مستعملتان وهما الأولان وأربعة من علم وهي
الأخيرة ولا يشترط أن تكون المعرفان ظاهرين بل لو كان أحدهما ظاهراً والآخر مضمراً
كفي بشرط أن يكون الظاهر الأضماً والثاني وذالك كقول ابن مالك في الفقيه
كاستحقاقه مثال لا يتم الحد كما قرره بعض شارحيها وهو كشيء من كمالين أحدهما
ظاهر وهو لفظه استقيم والآخرى لفظه انشأ المستقرة وهو الواو أو ما نحوها بل في الند
في مركب من كلمتين أيضاً الحد هما لفظه ادعوا أو أذني المضمرة والنايب عنهما بالظن والظاهر
لفظه زيد وخرج المركب المفيد ما لا فائدة فيه كالمركب الضار في نحو زيد الله وعالم زيد
وداويكروا المركب المرسي نحو بعلبك ومخدي كرب وحضر موت والمركب الاسنادي المسمى
به نحو شاك قرناها وورق غوه وأما شرطه ودخل في حد الكلام المنظم المبدأ بالذرة كما كان
معلوماً عند السماع فبنيته وأنبوت نحو الكلام اعظم من الجزر والصدان لا يجتمعان نعم إن
أريد بهما إذا لم يكن عند السماع فلابد للغير بعضهم في حد الكلام كونه مقصوداً للذرة
لا يخرج غير المقصود كما لصاحبه من التام وإنما هو لفظ مفيد وككلام بعض الظهور كما
حد ذلك وهو يعتبر اتحاد الناطق في الكلام **أولاً** يخرج ابن مالك وأبو حيان الثاني فالأركان
اتحاد الكتابة في كون الخط خطأ لا يعتبر ويأتي على ذلك السئلة التي ذكرها الأستاذي
وتابعه على ذلك الأثر في القسم الأول من نقاشي في استخراج المسائل الفقهية من الفروع
النحوية وهي ما لو وكل جعل رجلين بطلاق امرأته فاجتمعوا قال سعد فأنه والآخر قال
طالق ولما فرغ الناطم من ذكر حد الكلام ذكر نونه **يقوله** **بمنع الذي عليه نون**
اسم وقيل **بمنع** **بمعنى** قد تقدم أن الاسم مشتق من المنوع عند البصر بغيره
الطوال لا يسماعل فيمنعه **بمنع** الفعل والجر في أي على أي ما يكونه عارة بسند
ويستدل به والفعل **بمنع** لا يستدل به إذا الفعل ينسب إلى الشيء الذي يحد منه
الفاعل من قبله أو قعوداً ونحوها والجر **بمنع** أو الاستغناء الاسم والعلل عند الخلق
فكان صار بمنزلة الأخراد الفرط في الشيء نحو الجبل والقران الجيد ومن الناس